أشكال التّشارط الدّلالي والبنيوي في المعجم

د. سرور المختار اللحياني الوصيف (*)

١- مقدمة :

يتنزل بحثنا في إطار الأعمال التي تسعى إلى الكشف عن مظاهر التطوّر التي شملت مجالات البحث المعجميّ العربي في العقود الأخيرة، فلم يعد اهتمام الدارسين بهذا المبحث يقتصر على دراسة المعجم الصناعي، وهو مجال بحث هام، بل أصبحت الدراسات المعجميّة العربيّة الحديثة تعنى بدراسة المعجم النظري والمباحث المتصلة به. واتجه اهتمامها بالخصوص إلى دراسة خصائص العنصر المعجمي في التركيب، وهو ما هيّأ لها رصد العلاقات التي تربط بين العناصر المعجميّة وتحليلها انطلاقا من طبيعة العلاقة التي تجمع بين الفعل ومتعلقاته. وكانت غايتها الأساسية هي إبراز دور المعجم في الكشف عن خصائص النظام اللغوي.

لإبراز هذا الدور ندرس ظاهرة التشارط الدلاليّ والبنيوي بين الأفعال لاعتبارنا أن كلّ ترابط بين بنيتين أو أكثر لابدّ أن تحكمه علاقة شرطية ما. وذلك يستدعي أن يكون التشارط الدلاليّ أو البنيوي محكوما بقيود دلاليّة أو بنيوية تكشف عن انتظام اللغة.

والتشارط عند الشريف (١٩٩٣-٢٠٠٢) (١) علاقة تلازم نظاميّ بين بنيتين بمقتضاه إذا كانت الواحدة كانت الأخرى، دون أن يكون بين البنيتين تكافؤ بالضرورة، لكون الأبنية والوحدات قائمة في الألسنة على الاختلاف، ودون ادّعاء أنّ الواحدة منهما ناتجة عن تحويل مسلّط على الأخرى. فهذا المفهوم وإن كان يتجنّب نظريّا معنى التحويل، فهو يسمح بتفسير ما يجعلنا قادرين على

(*) أستاذ اللسانيات المشارك بقسم اللغة العربية - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن- المملكة العربية السعودية.

(١) يعرّف محمد صلاح الدين الشريف العلاقة الشرطيّة بقوله " هي ليست بنية من أبنية النحو فقط بل هي البنية النظاميّة المجسّدة لعلاقات الأبنية المختلفة في النظام النحويّ كله وأنّ الخاصيّة هي الخاصيّة التي تجعلها الأداة الأساسيّة للتعقّل أي التفكير العقلي المتسلسل تدرّجا"(الشريف، ١/ ١٤٦) . ويضيف "إنّ اشتراط البنية للبنية هو الدلالة، ولا وجود لكائن دلاليّ خارج هذه المشارطة" (نفسه، ١ / ٢٠٠).

استبدال الأبنية بعضها ببعض في الخطاب لتدقيق المعنى أو تحسين التركيب، مع المحافظة على الأساسيّ من المعنى.

ونعني بالتشارط في بحثنا هذا العلاقة الرابطة بين فعلين والفعل في اعتبارنا يشكّل بنية وذلك أنّ كلّ الدراسات الحديثة تعتبره بنية حمليّة وأن الدراسات النحويّة لا تختلف عن الدراسات المعجميّة في اعتبار الفاعل والمفعول عناصر متممة للفعل، وهذه العلاقة تحكمها خصائص مشتركة قد تكون دلالية أو إعرابيّة أو دلالية إعرابيّة. والبحث في التشارط الدلاليّ والبنيويّ هو بحث في نظام اشتغال الأفعال في اللسان العربيّ.

إنّ اهتمامنا بهذا المبحث يدعم منطلقاتنا في البحث وتوجهنا في دراسة المعجم ويجعلنا نواصل النظر في الإشكالات التي بقيت عالقة بذهننا بعد دراستنا لبعض ظواهر الانتظام فيه. فقد اتجه اهتمامنا بالمعجم إلى اعتبار الفعل بنية تطلب عنصرا أو أكثر،أي أن العناصر التي يطلبها الفعل عموما تنخزل داخله دلاليا ومعناه هو الذي يجعله يقتضي عنصرا أو أكثر. ولذلك فإنّ دراسة الخصائص الدلاليّة للفعل هي التي تمكن من التعرّف على خصائص البنية ومختلف العلاقات التي تختزنها وأشكال انتشارها.

اشتقتنا دراستنا لهذا المبحث من النظر في الخصائص الدلالية للفعل إذا استعمل في بنى تركيبيّة مختلفة ومن تحليل طبيعة العلاقة الممكنة بين البنية المعجميّة المدخل والبنية المعجميّة المشارطة لاعتبارنا أن الفعل يشكّل بنية :

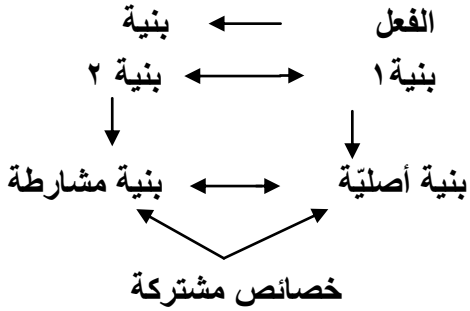

ويتجلي التشارط الذي ندرسه في البنى التالية :

فعل متعد بحرف ⟷ فعل متعد بنفسه

فعل متعد ⟷ فعل لازم

وكان منطلقنا الإشكاليات التالية : ما هي الصلة التي يمكن أن تربط بين بنيتين معجميتين مختلفتين تركيبيا ومتفقتين دلاليا ؟ ألا يوجد منطق رابط بينهما يعكس علاقة نظاميّة في اللّسان العربيّ؟

هل يُفترض أن يقترن التوافق الدلاليّ بتوافق بنيويّ أي أن تقترن الخصائص الدلالية المشتركة بخصائص تركيبيّة مشتركة ؟ وهل يستوجب الاختلاف في الخصائص التركيبية اختلافا في نوع السمات الدلاليّة للأدوار التي يطلبها الفعل في كلّ بنية ؟ ثمّ إذا تبيّن لنا توفر تشارط دلاليّ بين بنية معجميّة وبنية معجميّة أخرى فكيف يمكن تحليله ؟ وهل هي علاقة أبنية أصول بأبنية متفرعة عنها أم هي علاقة أخرى تحكمها ظاهرة من ظواهر الانتظام في المعجم ؟

هذه الإشكاليات صغناها في هذا البحث في شكل فرضيات عمل قابلة للتبرير أو الدحض، وقد جمعناها في الفرضيتين التاليتين:

- نفترض وجود علاقة دلاليّة وثيقة بين البنية المعجميّة المدخل أو البنية المعجميّة الأصليّة والبنية المعجميّة المشارطة باعتبار أن الفعل - وهو عنصر معجميّ ثريّ بدلالته - يشكّل بنية. ولهذه البنية خصائص دلاليّة تميّزها، فمن المفترض أنها لا تشارط بنية أخرى إلاّ إذا توفرت خصائص مشتركة بينهما.

- نفترض أن التشارط الدلاليّ يستوجب تشارطا بنيويّا لأن الفعل يختار المقولات الصالحة له، ويشترط في هذا الاختيار أن يتعامل الاشتقاق مع الإعراب ليحدث التوافق بين العناصر المعجميّة المشكلة للبنية .

احتجنا، لدراسة هذا المبحث، إلى تحليل هذه العلاقة بالنظر في بنية أفعال لازمة وأخرى متعدية إذ أن الفعل عنصر معجميّ قد يطلب قائما بالفعل ويقتصر عليه فيشكل بنية فعلها لازم، وقد يطلب قائما بالفعل ومتحملا له فيشكل بنية فعلها متعدّ. وقد لاحظنا أن الاختلاف البنيويّ لا يعني دائما اختلافا دلاليا. فيمكن للأفعال المتعدية بنفسها أن تتعدى بأداة وتحافظ على معناها أو أن يكون لها دلاليا قيمة الأفعال اللازمة.

لذلك نبحث في هذا المقال في العلاقة الدلاليّة والتركيبيّة الممكنة التي تجمع بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية للتعرّف على خصائصها وعلى أشكال التشارط الدلالي والبنيوي التي تساعد على فهم الانتظام في المعجم.

نبدأ أولا بدراسة العلاقة الدلاليّة والتركيبيّة الممكنة في الأفعال المتعديّة فنبيّن أن الفعل المتعدي بنفسه يختلف دلاليا عن الفعل المتعدي بأداة، كما يختلف معناه باختلاف أداة التعديّة التي يقترن بها وهذا يعني أن الاختلاف البنيويّ يستلزم اختلافا دلاليا . ثمّ نبحث في أشكال التشارط الدلاليّ والبنيوي في المعجم فنعرض خمسة أشكال يتجلّى من خلالها التشارط بين بنيتين وهي :

١ - الفعل المتعدي بنفسه يشارط الفعل المتعدي بحرف (التعدي بحرف يكافئ حرفي الزيادة الهمزة والتضعيف).

٢ - تعدية الفعل بحرف أو بدونه لا تغيّر المعنى .

٣ - الفعل المتعدي له قيمة الفعل اللازم (التعدي بحرف يفيد اللزوم) .

٤ - الأفعال المطاوعة اللازمة تتضمن معنى الجعليّة

٥ - تخزل البنية النحويّة بتناوب الزوائد الصرفيّة على الفعل .

٣ – العلاقة الدّلاليّة والتّركيبية الممكنة التي تجمع بين الأفعال المتعدّية والأفعال اللاّزمة :

٣ – ١. الفعل المتعدي بنفسه يختلف دلاليا عن الفعل المتعدي بحرف:

يقوم الفعل بدور توزيع المتعلقات والحدود، ويدرك هذا الدور من خلال الخصائص التمييزيّة الإعرابية والدلالية . هذه الخصائص تمكّن من التعرّف على أصناف العناصر التي يطلبها الفعل لتوليد بنية نحوية سليمة، وتمكّن كذلك من التمييز بين فعل وفعل آخر. وتختصّ المقولة الرأسيّة (الفعل) بورودها لازمة أو متعدية، فهي تطلب متعلقا أو أكثر من متعلق يحتلّ موضعا إعرابيّا أو أكثر من موضع إعرابي. وتتناوب هذه المتعلقات بين النصب والجر بحسب الموضع التي ترد فيه وبحسب العنصر المعجمي الذي يسقطه الرأس. ويفترض أن يكون تناوب المتعلقات بين النصب والجر في البنى النحوية مؤشرا على تغيّر في دلالة هذه البنى، والبحث في هذه المسألة يتم من خلال فحص إعراب المفعول المنصوب أو المجرور الذي يطلبه الفعل باعتباره رأسا للجملة، فهو قد يتعدّى

إلى المفعول مباشرة ويحمل علامة إعراب تؤشر ذلك هي علامة النصب، وقد يتعدّى إلى المفعول بطريقة غير مباشرة ويحمل علامة تدل على ذلك هي علامة الجر. كثيرا ما تعلل هذه الظاهرة بمسألة اللزوم والتعدية، فالفعل اللازم هو الذي يتعدّى بواسطة أداة وينتقي مركبا حرفيّا أمّا الفعل المتعدّي فهو الذي يطلب مفعولا مباشرا.

لكنّ هذه الظاهرة تتجاوز الجانب التركيبيّ إلى الجانب الدلاليّ، ذلك أن الفعل المتعديّ كثيرا ما يتغيّر معناه بتغيّر التركيب الذي يرد فيه، فهو قد يتعدّى بنفسه فيفيد معنى وقد يتعدّى بواسطة أداة فيفيد معنى مختلفا نحو قولنا :

(١) أ- قَصَرت طرفي : لم أرفعه إلى ما ينبغي.

ب- قصرت عن هذا الأمر : كففت عنه (عن هذا الأمر).

ج- قصرت بفلان : أعطَيتُه مَخْسُوسا.

(الخليل ، ٥/ ٥٨ ؛ ابن منظور،١١ / ١٨٤- ١٨٥)

تفيد البنية (١ أ) "قصرت طرفي" معنى "لم أرفعه إلى ما لا ينبغي"، وتفيد البنية (١ ب) "قصرت عن هذا الأمر" معنى "كففت" وتفيد البنية (١ ج) "قصرت بفلان" معنى "أعطيته مخسوسا". ويطلب الرأس المعجمي "قصر" قائما بالفعل عاقلا تشكّل في (١ أ) و(١ ب) و (١ج) في ضمير المتكلم (ت). وما اشتراك البنى الثلاث في هذه الخصيصة إلا دليل على أن القائم بالفعل لا يبعث على الاختلاف البنيوي والدلالي. أمّا المتحمل للفعل الذي يطلبه هذا الرأس المعجمي فيختصّ بأنّه من مشمولات القائم بالفعل العاقل وإن كان غير عاقل. فـ "الطرف" جزء من العاقل أو هو من مشمولاته باعتبار صلته الوثيقة به.

ويطلب الرأس "قصر" في (١ ب) متحملا للفعل مختلفا عن القائم به، ويختص هذا المتحمل بسمة <- عاقل> فـ "الأمر" هو كل شيء يمكن أن يتجنبه الإنسان ويكفّ عنه. ويدعم الاختلاف بين القائم بالفعل والمتحمل له حرف الجر "عن" الذي يفصل بينهما. أمّا الرأس "قصر" في البنية (١ ج) فيطلب متحملا للفعل يتسم بسمة < + عاقل>، ورغم اشتراك القائم بالفعل مع المتحمل للفعل في هذه السّمة فإن الاختلاف مستمدّ من حرف الجرّ. وكما كنا بينا، يوفّر حرف الجرّ معنى التقابل في الجنس المفترض بين العاقلين ويصبح القائم بالفعل عاقلا يختلف عن المتحمّل للفعل العاقل، ونمثل لذلك في (٢).

(٢) أ- [قصر (فـــاعـل) ، (مفـعـول)] .

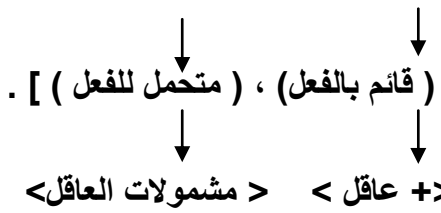

ب-[قصر (فـــاعـــل) ، حرف(مـــفعـــول)] .

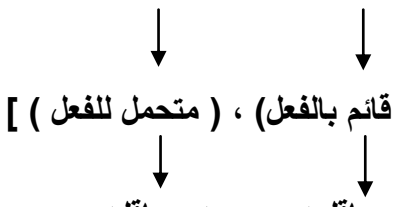

ج -[قصر (فـــاعـل) ، حرف(مـفعول)] .

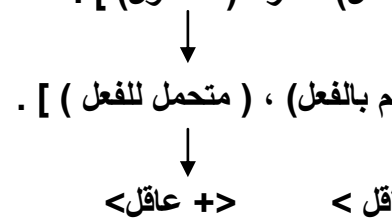

بيّنا اختلاف (١ أ) و (١ ب) و (١ ج) تركيبيّا ودلاليّا رغم اقترانها بنفس الرأس الفعليّ، وانتهينا إلى أن الرأس الفعلي المتعدّي بنفسه أو بحرف يطلب دائما قائما بالفعل عاقلا. ويطلب الرأس المتعدي بنفسه متحمّلا للفعل من جنس القائم بالفعل أو من مشمولاته ، في حين يطلب الرأس المتعدي بحرف متحملا مختلفا عن القائم بالفعل.

بينا أن الفعل المتعدي بنفسه يختلف دلاليا عن الفعل المتعدي بحرف، وهذا الاختلاف الدلالي نجده أيضا عندما يقترن الفعل بأدوات مختلفة أي أن معنى الفعل يختلف باختلاف أداة التعديّة التي يقترن بها وهو ما سنبيّن في العنصر الموالي :

٣-١. يختلف معنى الفعل باختلاف أداة التعدية التي يقترن بها :

لدراسة هذا المبحث نأخذ الأمثلة التالية :

(٣) أ- خرِق الرجل في البيت (مكسور العين) .

ب- خرِق الرجل بالشيء (مكسور العين).

(الخليل، ٤ / ١٦٥ ؛ ابن منظور، ٤ / ٧٤).

(٤) أ- راغ فلان إلى فلان .

ب- راغ فلان عليه (بضربة).

(الخليل ، ٤ / ٤٤٥- ٤٤٦ ؛ ابن منظور، ٥ / ٣٧٣).

(٥) أ- عجفت نفسي عن الطعام.

ب- عجفت نفسي على المريض.

ج – عجفت نفسي له.

(الخليل، ١ / ٢٣٣- ٢٣٤ ؛ ابن منظور ، ٩ / ٦٢) .

تفيد البنية (٣ أ) "خرق الرجل في البيت" معنى "لم يبرح"، وتفيد البنية (٣ ب) "خرق بالشيء" معنى "جهله ولم يحسن عمله". وقد ترتّب عن الاختلاف في حرف التعدية المقترن بالرأس الفعليّ اختلاف في دلالة البنية النحويّة، فإن الرأس الفعلي "خرق" المقترن بالحرف "في" الدّال على الظرفية يفيد معنى "لم يبرح" وهو يختلف عن الرأس الفعلي "خرق" المقترن بحرف الجر "بـ " الدال على "الإلصاق والقران" وهو يفيد معنى "جهله ولم يحسن عمله" فالإلصاق في هذا المثال معنويّ وليس ماديّا (المالقي ، ص ١٣٤).

وتفيد البنية (٤ أ) "راغ فلان إلى فلان" معنى "مال إليه سرّا "، أما البنية (٤ ب) "راغ عليه" فتفيد معنى "نال (إذا فعل ذلك سرّا)" إذ يقال "راغ عليهم ضربا باليمين" (ابن منظور، ٥ / ٣٧٣). وقد اقترن اختلاف المعنى باختلاف حروف التعديّة فإن حرف التعديّة "إلى " يفيد معنى الاتجاه بدلالته على انتهاء الغاية (الرماني، ص ١١٥) لذلك جاء الرأس الفعلي "راغ إلى" بمعنى "مال إليه"، ويفيد حرف التعدية "على" معنى الاستعلاء(نفسه، ص١٠٨) لذلك جاء الرأس الفعلي "راغ على" بمعنى " نال".

وتعدّى الرأس الفعلي "عجف" في (٥) بواسطة ثلاثة حروف هي "عن" و"على" و" لـ " وأفاد في (٥ أ) "عجفت نفسي عن الطعام" معنى "حبست

نفسي عنه (وأنا أشتهيه لأوثر به جائعا ولا يكون العجف إلا على الجوع)" لأن حرف الجرّ "عن" يفيد معنى الفصل، وأفاد في (٥ ب) "عجفت نفسي على المريض" معنى "أقمت عليه أعينه وأمرّضه" لأن حرف الجرّ يفيد معنى "عند"، أما في (٥ ج) "عجفت نفسي له" فيفيد معنى "حملت عنه ولم أؤاخذه" لأن حرف الجرّ "لـ " يفيد معنى لفائدته.

ويختصّ الحد الموضوع الأول الذي يقوم بدور القائم بالفعل في (٣) و(٤) و(٥) بسمة <+ عاقل> أما الموضوع الثاني الذي يقوم بدور المتحمّل للفعل فهو يختلف باختلاف الفعل إذ يختص بسمة<± عاقل>. ويطلب "خرق" في البنية (٣) متحملا يتّسم بسمة <- عاقل> بينما يطلب في (٤) متحمّلا يتّسم بسمة <+ عاقل>. ويختص الحد الموضوع الثالث بقيامه بأدوار دلاليّة متنوّعة تختلف باختلاف معنى حرف الجر الذي يقترن بالفعل ويتسم بسمة <± عاقل > .

إنّ العلاقة التي تربط الفعل بالحرف هي من نوع علاقة العامل بالمعمول وهو ما يجعل معنى الفعل يختلف باختلاف أداة التعديّة التي يقترن بها، وفي هذا المعنى يقول المالقي (ت. ٧٠٢ هـ) في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني" : "واعلم أن "إلى" وغيرها من حروف الجرّ التي تذكر في هذا الكتاب في أبوابها لا بدّ لها مما تتعلّق به، أي مما هو مُتضَمِّن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ، وهو إمّا فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما، أو جار مَجراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه رائحة فعلٍ كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحوِ ذلك. وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلّق به من الأفعال أو ما في معناها" (المالقي ، ص ٨١).

نتبين مما تقدم أنّ :

- الاختلاف في الخصائص التركيبيّة اقترن باختلاف في السمات الدلاليّة للمتحمل للفعل.

- الاختلاف البنيوي يستلزم اختلافا في السمات الدلاليّة للعناصر المعجميّة التي يطلبها الفعل.

- يتحكّم في الدلالة المعنى المعجميّ للرأس الفعليّ وخصائصه التركيبيّة .

- تمكّن الخصائص المعجميّة والتركيبيّة للأفعال من التعرّف على أصناف العناصر التي يطلبها الرأس لتوليد بنى نحوية سليمة.

- تتغيّر دلالة الرؤوس الفعلية بتغيّر حروف التعديّة التي تقترن بها. هذا الاختلاف الدلاليّ نمثل له بالشكلين (٦) و(٧) .

(٦) أ- بنية ١ : [رأس (فا، ح ١ مف)].

≠

ب- بنية ٢ : [رأس (فا، ح ٢ مف)].

(٧) أ- بنية ١ : [رأس (فا، مف، ح ١ مف)].

≠

ب - بنية ٢ : [رأس (فا، مف، ح ٢ مف)].

قمنا في هذا القسم الأول من العمل بتحليل الفرضية التي تعتبر أن الاختلاف البنيويّ يستلزم اختلافا دلاليا. لكن هذا القول لا ينفي فرضية ثانية انطلقنا منها في هذا البحث وهي أن التشارط الدلاليّ يستوجب تشارطا بنيويّا، إذ أن الفعل المتعدي باعتباره رأسا لبنية قد يحافظ أحيانا أخرى على معناه المعجميّ رغم تغيّر التركيب الذي يتصدّره، وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

٣ – أشكال التّشارط الدّلالي والتّركيبي في المعجم:

ندرس في هذا العنصر أشكال التشارط الدلالي والتركيبي في المعجم بالنظر في العناصر التالية :

- الفعل المتعدي بنفسه يشارط الفعل المتعدي بحرف.
- تعدية الفعل بحرف أو بدونه لا تغيّر المعنى.
- الفعل المتعدي له نفس قيمة الفعل اللازم.
- الأفعال المطاوعة اللازمة تتضمن معنى الجعلية.
- تخزل البنية النحوية بتناوب الزوائد الصرفيّة على الفعل.

٣ – ١. الفعل المتعدي بنفسه يشارط الفعل المتعدي بحرف :

انطلقنا في دراسة هذا العنصر من البحث من النظر في العلاقة الدلاليّة التي تربط بين البنية المعجميّة المدخل والبنية المعجميّة المشارطة باعتبار أن الفعل يشكّل بنية. واهتممنا بدراسة الخصائص الدلاليّة المشتركة بين البنيتين لاعتبارنا أن البنية لا تشارط بنية أخرى إلاّ إذا توفرت خصائص مشتركة بينهما.

ومن هذا المنطلق افترضنا أن التشارط الدلاليّ إذا توفر فإنه يستوجب تشارطا بنيويّا.

وقد قادنا إلى دراسة هذا المبحث وجود عدد ضخم من الرؤوس الفعلية المتعديّة بنفسها تفيد نفس دلالة الرؤوس المتعدية بحرف وهو ما يفيد وجود تشارط دلاليّ بين الأفعال المتعدية بنفسها والأفعال المتعدية بحرف فالتعدية بحرف أو بدونه لا تغيّر المعنى المعجميّ. ونمثل لذلك بالشكل التالي :

الفعل المتعدي بحرف ⟵⟶ الفعل المتعدي بنفسه

وقد اقترنت هذه الظاهرة بأفعال تكون فيها التعدية بحرف جرّ مكافئة لحرف الزيادة الذي يقترن بالفعل وهي مسألة قد ذكرها الأستراباذي مثلا عند تفسيره للعلاقة بين المتعدّي بنفسه والمتعدّي بحرف ، فهو قد اعتبر أن جملة "ذهبت راكبة بهند" مكافئة لجملة "أذهبت راكبة هندا" لاعتباره أن التعدية بالباء في "ذهبت بـ" في قيمة حرف الزيادة في "أذهبت". (ينظر : شرح الكافية، ١ / ٢٠٧). فـ "ذهبت به" في معنى "أذهبته" والباء للتعدية (الرماني، ص٣٩) ، وفي هذا المعنى يقول المرادي المعروف بابن القاسم (ت. ٧٤٩ هـ) في كتابه "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك" : "إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف الجر نحو "ذهبتُ بزيد" بمعنى : أذهبته، ونحو"رغبت في الخير"و "أعرضتُ عن الشرّ"" (المرادي، ٢/ ٦٢٢) .

فالتعدية بحرف انطلاقا من المثال السابق مكافئة لحرف الزيادة " أ":

التعدية بحرف مكافئة ⟵⟶ لحرف الزيادة

ويمكن أن تكون التعدية بحرف جرّ مكافئة لحرف الزيادة التضعيف كذلك نحو قولنا :

(٨) أ- طمّحت الشيء وغيره.

ب- طمح ببصره.

(الخليل، ٣ / ١٧٦ ؛ ابن منظور، ٨ / ١٩٨).

يفيد الرأس الفعلي "طمّح" والرأس الفعلي "طمح" معنى "رمى به" رغم اختلاف وزنيهما فالرأس الأول ورد على وزن "فعّل" وهو متعد بنفسه والثاني ورد على وزن "فعل" وهو متعد بحرف جرّ هو " بـ". أي أن المثال (٨) اشتمل على بنيتين نحويتين لهما خصائص تركيبية وصرفية مختلفة رغم اشتراكهما في

نفس المعنى. ويتسم القائم بالفعل في هاتين البنيتين بسمة < + عاقل> (هو ضمير المتكلم أو الرجل أو غيره) أمّا المتحمل للفعل فيتسم بسمة <- عاقل > (وهو الشيء أو البصر). وتبعا لذلك تفيد البنية (٨ أ) و (٨ ب) البنية (٩).

(٩) رمى بالشيء.

وذلك يعني أن (٨ أ) مساوية دلاليا لـ (٩) و (٨ ب) مساوية دلاليا لـ (٩).

فالتعدية بحرف مكافئة لحرف الزيادة "الهمزة" و"التضعيف"، وفي نفس المعنى ذكر المالقي في باب الباء المفردة مثالين "قام زيد ، فهذا لا يتعدّى، ثمّ تقول : "قام زيد بعمروٍ" فيصير يتعدّى، قال تعالى : "ولو شاء لذهب بسمعهم وأبصارهم" ومعناها معنى همزة التعدية، والتضعيف بمعناها إذا قلت : أقَمتُ زيدا وقَوَّمتُه، وقد ذكر في باب الهمزة، فمعنى قوله تعالى "لذهب بسمعهم"، لأذهب سمعهم" (المالقي ، ص١٤٣) .

التعدي بحرف ⟷ التعدي مباشرة

↓

اقتران الفعل بـ : الهمزة أو التضعيف

٣ – ٣. تعدية الفعل بأداة أو بدونها لا تغيّر المعنى :

لعل ما شدّ انتباهنا إلى دراسة ظاهرة التشارط الدلالي والبنيوي أكثر فأكثر هو أن الاختلاف البنيوي لا يعني دائما اختلافا دلاليا، وأن التعدية بحرف أو بدونه لا تغيّر المعنى المعجمي. لقد اقترنت هذه الظاهرة بأفعال لها نفس الوزن نحو :

(١٠) أ- أنجزت الوعد.

ب- أنجزت به.

(الخليل، ٦ / ٧١ ؛ ابن منظور، ١٤/ ٥٢).

(١١) أ- شَعَبت الفتيا بالنّاس.

ب- شعب الرجل أمره .

(الخليل، ١ / ٢٦٣ ؛ ابن منظور، ٧ / ١٢٥- ١٢٦).

تضمّن المثال (١٠) بنيتين نحويتين مختلفتين تركيبيا فحسب لأن الرأس الفعلي "أنجز" المتعدي بنفسه أفاد معنى "عجّل ووفى"، والرأس الفعلي "أنجز

بـ" المتعدي بحرف أفاد نفس المعنى، وهذا يعني أن الرأسين في هاتين البنيتين اشتركا في الخصائص الدلالية والخصائص الصرفية واختلفا تركيبيا. والملاحظ أن للبنيتين نفس الأدوار الدلاليّة فقد طلب الرأس الفعلي " أنجز" المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف نفس القائم بالفعل هو (ضمير المتكلم) وهو يتسم بسمة < + عاقل> و طلب كذلك نفس المتحمل وهو (الوعد) و يتسم بسمة < - عاقل >.

أفادت إذن البنية (١٠ أ) و (١٠ ب) البنية (١٢) وذلك يعني أن (١٠ أ) و (١٠ ب) مساوية دلاليا لـ (١٢).

(١٢) وفى الرجل بالوعد .

أما المثال (١١)، فقد أفاد فيه الرأس الفعلي "شعَب" المتعدي بأداة في (١١ أ) والمتعدي بنفسه في (١١ ب) معنى "فرّق"، أي أن للرأس الفعلي في (١١ أ) نفس قيمة الرأس الفعلي في (١١ ب) رغم تغيّر القائم بالفعل وتغيّر المتحمّل للفعل. لقد أفادت إذن البنية (١١ أ) و (١١ب) البنية (١٣) وذلك يعني أنّ (١١ أ) (١١ب) مساوية دلاليا لـ (١٣).

(١٣) فرّق.

نتبين من خلال هذه الأمثلة أن الاختلاف البنيوي لا يفيد اختلافا دلاليا، والاتفاق الدلالي في الرؤوس الفعلية المتعدية المجردة والمزيدة مستمد أساسا من المعنى المعجمي للرأس.

٣ – ٣ . الفعل المتعدي له نفس قيمة الفعل اللازم:

قد يكون للفعل المتعدي قيمة الفعل اللازم إذا كان الرأس الفعلي متعديّا بحرف، ويمكن أن نمثل لهذه الظاهرة بالشكل (١٤).

(١٤) بنية ١ : [رأس (س١ ، ح س ٢)] .

↔

بنية ٢ : [رأس (س ١)].

نعتمد في تحليل هذه الظاهرة على الأمثلة (١٥) و (١٦) و (١٧).

(١٥) أ- اسلنقع بالبرق.

ب- اسلنقع البرق.

(الخليل، ٢ /٢٨٩ ؛ ابن منظور، ٦ / ٣٣٧).

(١٦) أ- استغرب الرجل (في الضحك).
ب- استغرب عليه (الضحكُ).
(الخليل، ٤ / ٤٠٩ ؛ ابن منظور، ١٠ / ٣٤).
(١٧) أ- زخخت في قفاه.
ب- زخّ بنفسه.
(الخليل، ٤/ ١٣٦ ؛ ابن منظور، ٦/ ٢٩-٣٠).

إن البنيتين (١٥ أ) و(١٥ ب) مختلفتان بنيويّا، واقترن الاختلاف البنيويّ باتفاق دلاليّ فالبنية (١٥ أ) و(١٥ ب) تفيدان معنى "استطار في الغيم" والمفعول في (١٥ أ) هو الفاعل في (١٥ ب). هذا الاتفاق الدلاليّ بين الرأسين المعجميين دليل على أن الرأس الفعلي اللازم يتضمن دلاليّا تعدية.

وتفيد البنية (١٦ أ) "استغرب الرجل" معنى "لجّ في الضحك وبالغ فيه"، كما تفيد البنية (١٦ ب) "استغرب عليه" نفس المعنى. وقد اقترن الاختلاف البنيويّ باتفاق دلاليّ لأن الفاعل في (١٦ أ) هو المفعول في (١٦ ب). هذا الاتفاق الدلاليّ بين الرأسين المعجميين دليل على أن الرأس الفعلي اللازم له قيمة المتعدي باعتباره يتضمن تعدية.

وتتضح هذه الظاهرة بجلاء في (١٧)، فإن (١٧ أ) "زخخت في قفاه" التي تفيد معنى "دفعت" تختلف تركيبيا عن (١٧ ب) "زخّ بنفسه" التي تفيد معنى "وثب"، واقتران المفعول بحرف الجرّ "في" في (١٧ أ) والمفعول بحرف الجر "بـ" في (١٧ ب) لا يفيد اختلافا دلاليّا لأن الرأس الفعلي "زخّ الرجل بنفسه" له قيمة الرأس اللازم ويفيد معنى "زخّ الرجل نفسُه" لتطابق الفاعل مع المفعول. والرأس الفعليّ "وثب" يتضمن معنى الدفع أي أن "زخّ بنفسه" تفيد معنى "دفع"، وبناء على ذلك يفيد الرأس الفعلي "زخّ الرجل في" معنى "وثب الرجل". والتطابق الدلاليّ الموجود بين الفاعل والمفعول في (١٧ ب) يعني أن الفاعل "الرجل" هو ذاته المفعول "بنفسه" وأن الرأس الفعلي يفيد معنى "وثب ودفع". وبناء على ذلك يفيد الرأس الفعلي "زخّ الرجل في" معنى "وثب الرجل". والتطابق الدلاليّ الموجود بين الفاعل والمفعول في (١٧ ب) يعني أن الفاعل "الرجل" هو ذاته المفعول "بنفسه" وأن الرأس الفعلي يفيد معنى "وثب ودفع". هذا التطابق الدلاليّ يضاهيه تطابق دلاليّ بين الرأس الفعلي

"وثب" اللازم والرأس الفعلي "زخّ " المتعدي بحرف جرّ. واعتبار التعدي بحرف يفيد اللزوم يلتقي مع قول صاحب الأصول والنحاة القدامى، فابن السرّاج مثلا يعتبر أن المتعدي بحرف لازم وأن اقترانه بحرف لا ينزع عنه صفة اللزوم ويقول :

"وقد اختلف النحويون في "دخلت البيت" هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد" (ابن السرّاج ، ١/ ١٧٠) .

ويضيف : "فمتى وجدت فعلا حقه ان يكون غير متعد بالصفة التي ذكرتُ لك، وجدت العرب قد عدتُه، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف جرّ ، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشام ودخلت البيت" (نفسه، ١/ ص ١٧١) .

ويقول ابن يعيش : "فأما "دخلت البيت"، فقد اختلف العلماء فيه : هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد أو من اللازم ؟ وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جرّ، وتارة بغيره، نحو "دخلت البيت" و"دخلت إلى البيت". والصواب عندي أنه من قبيل الأ فعال اللازمة وإنما يتعدى بحرف الجرّ، نحو "دخلت إلى البيت". وإنما حذف منه حرف الجرّ توسّعا لكثرة الاستعمال. والذي يدلّ على ذلك أن مصدره يأتي على "فُعُول" نحوِ "الدُّخُول"، و"فُعُولٌ" في الغالب إنما يأتي من اللازم، نحو : "القعود"، و"الجلوس"، وأنّ مثلُه وخلافه غير متعد، فـ "دخلتُ" مثلُ "غبرت"، فكما أن "غبرت" غير متعد، فكذلك "دخلت". وخلافُهُ "خرجت"، وهو لازم أيضا. وقلّ ما نجد فعلا متعديا غلا وخلافه ومضادّه كذلك، ألا ترى أن "تحرّك" لازم وضدّه "سكن"، وهو كذلك ؟ و"اسودّ" و"ابيضّ" كذلك (٢٩٦/٤) ومثلُ "دخلت البيت" "ذهبت الشام" أمرهما واحد، ولا يقاس عليهما غيرهُما ؛ لقلّة ما جاء من ذلك" (ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤ / ٢٩٦ - ٢٩٧).

نتبين مما تقدم ما يلي :

- إن الاتفاق الدلاليّ بين الرأس الفعليّ اللازم والرأس الفعليّ المتعدي دليل على أن الرأس الفعلي اللازم يتضمن دلاليّا تعدية.

- التعدي بحرف يفيد اللزوم (وهو تصوّر يلتقي مع ما يذهب إليه النحاة القدامى في اعتبار المتعدي بحرف لازم) .
- قد تكون للفعل المتعدّي قيمة الفعل اللازم إذا كان هذا الفعل متعديا بحرف.
- الأفعال اللازمة تشتغل دلاليّا كالأفعال المتعديّة بوجود دلالة المفعول فيها.
- هذا الانتظام الدلالي مظهر من مظاهر الانتظام في المعجم .

٣ – ٤ . الأفعال المطاوعة اللازمة تتضمن معنى الجعليّة :

درست في أطروحتي خصائص الرؤوس الفعليّة الدالة على المطاوعة، وبينت أن الأفعال المطاوعة اللازمة تبطل مفعول الهمزة أو التضعيف اللذين يفيدان الجعل. أي أن الرأس الفعليّ المطاوع يخزل موضع المفعول الوارد في البنية الأصليّة، وينتج عن الخزل تضمن الفعل لمعناه واحتلال المفعول لموضع الفاعل في البنية المشارطة.

لتوضيح ذلك نأخذ الأمثلة التالية :

(١٨) أ - أبركت النّاقة .

ب- بركت الناقة.

(الخليل، ٥ / ٣٦٧ ؛ ابن منظور، ١ / ٣٨٧)

(١٩) أ- أندت البعير.

ب- ندّ البعير.

(الخليل، ٨ / ١٠ ؛ ابن منظور، ١٤/ ٨٩)

(٢٠) أ- بجّحني

ب- بجِـحت وبجَـحتُ .

(الخليل، ٣ / ٣٣ ؛ ابن منظور، ١ / ٣١٦)

يختص "برك" و"ندّ" بكونهما رأسين مطاوعين لقبولهما الأثر ومطاوعته لهما، وقد أنجز الفاعل في المثالين الفعل بنفسه تحقيقا للفعل الذي طلب منه، ومعنى المطاوعة مستمد من معنى الرأس الفعلي، ويختص هذا الرأس الفعلي بخزل المفعول به فيصير فاعلا. ويقترن غياب الفاعل في (١٨ ب) بإبطال لمفعول الهمزة إذ أن "أبركت" تصبح "برك" ويترتب على ذلك أن الفاعل

"الناقة" في (١٨ ب) هو الذي يتكفل بالقيام بالحدث وهو "البروك" أي "الاستناخة"، كما يقترن غياب الفاعل في (١٩ ب) بإبطال مفعول الهمزة إذ أن "أندت" تصبح "ندّ" ويترتب عنلى ذلك أن الفاعل "البعير" في (١٩ ب) هو الذي يتكفل بالقيام بالحدث وهو "النداد" أي "الشرود". ألا يعني هذا أن (١٨ ب) تفيد "جعلت الناقة نفسها تبرك" و أنّ (١٩ب) تفيد "جعلت البعير نفسها تندّ" ؟

للأفعال الواردة على وزن "فعّل" نفس خصائص "أفعل"، فـ "بجِـح" في (٢٠ ب) يختصّ بكونه رأسا مطاوعا لقبوله الأثر الذي دلّ عليه الرأس الفعلي "بجّح". فـ"بجّحني" تعني "فرّحني" و"بجِـحت" تعني "فرحت" أي "جعلت نفسي تبجح" أي "تفرح" .

وليظهر هذا المعنى احتاج التركيب إلى موضعين جديدين موضع للمفعول الأول وهو "نفسي" وموضع للمفعول الثاني وهو " تبجح".

بيّنا من خلال هذه الأمثلة أن البنية الأصلية "أبركت الناقة" تشارط بنية ثانية فعلها لازم هي "بركت الناقة" والبنية الثانية تشارط بنية أخرى هي "جعلت الناقة نفسها تبرك". كما أن البنية الأصلية "أندت البعير" تشارط بنية ثانية فعلها لازم هي "ندّ البعير" والبنية الثانية تشارط بنية أخرى هي "جعلت البعير نفسها تندّ".

والبنية الأصلية "بجّحني" تشارط بنية ثانية فعلها لازم هي "بجِـحت" والبنية الثانية تشارط بنية أخرى هي "جعلت نفسي تبجح". ونمثّل لذلك بالشكل التالي :

بجّحني ⟷ بَجِحت

بَجِحت ⟷ جعلت نفسي تفرح

وهذا يعني أن الرأس العليّ المطاوع اللازم يخزل موضع المفعول الوارد في البنية الأصليّة، ويترتب عن الخزل تضمّن الفعل لمعناه واحتلال المفعول موضع الفاعل في البنية المشارطة. ويتكفل بالقيام بالحدث فيصبح "جعلا للنفس". ونمثّل لذلك بالشكل التالي :

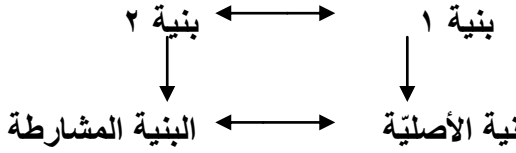

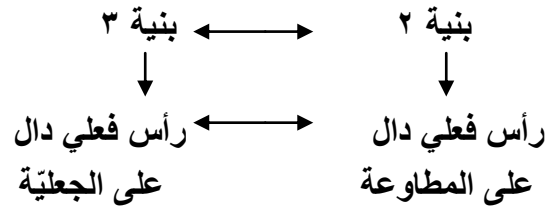

٣ – ٥ . تخزل البنية النحوية بتناوب الزوائد الصرفيّة على الفعل :

إن اقتران الرأس الفعلي بأحد حروف الزيادة يؤدي إلى خزل البنية النحوية الأصلية إذ يحتلّ المفعول موضع الفاعل، ويتجلّى ذلك خاصة في الرؤوس الفعلية المزيدة الدالة على المطاوعة الواردة على أوزان صيغيّة مختلفة هي "تفعّل" نحو "كسّرت الكأس" فـ "تكسّر"، و"تفاعل" نحو "باعدت زيدا" فـ"تباعد"، و"انفعل" نحو "قطعت الحبل" فـ "انقطع" و"افتعل" نحو "أحرقت النار الشيء" فـ"احترق" و"تفعلل" نحو "زحزحه" فـ " تزحزح".

وهذا يعني أنّ الأفعال الدالة على المطاوعة هي رؤوس فعليّة تتميّز بخاصية الخزل ، أي أن يشمل البنية المشارطة تقليص في عدد حدود البنية الأصليّة. والخزل في البنية النحوية شكل من أشكال التوليد تعبّر عنه الزائدة الصرفيّة ولكنه يدرك أيضا من خلال المعنى المعجمي للفعل وسماته الدلالية والبنية النحوية التي ورد فيها ، بخلاف ما يذهب إليه النحاة القدامى والمحدثون الذين يعتبرون أن هذا المبحث مبحث صرفي ويجعلون معنى المطاوعة معنى اشتقاقيا تعبّر عنه الزائدة الصرفيّة . هذه الخصائص النحوية المختلفة تقوم بدور كبير في تنظيم المعجم وتكشف عن شكل من أشكال انتظامه.

٤ – خاتمة :

درسنا في هذا البحث خصائص الرؤوس الفعليّة المتعديّة بنفسها والمتعدية بواسطة أداة، وبيّنا من خلال دراستنا لها أنّ عددا كبيرا من الرؤوس الفعليّة المتعديّة بنفسها تفيد نفس دلالة الرؤوس الفعليّة المتعدية بحرف، وأن التعدية بحرف أو بدونه لا تغيّر المعنى المعجميّ. وهذا يعني أنّ الاتفاق الدلالي في الرؤوس الفعليّة المتعديّة مستمد أساسا من المعنى المعجميّ للرأس الفعليّ، وأنّ الاختلاف البنيويّ في الرؤوس الفعليّة المتعديّة لا يعكس اختلافا دلاليّا إذ أنّ تعدّي الرأس الفعليّ بنفسه أو بواسطة أداة لا يغيّر معناه بل يمكن أن يفيد نفس المعنى على خلاف الفرضيّة التي تعتبر أنّ الاختلاف البنيويّ يستلزم اختلافا دلاليّا فاختلاف الخصائص البنيويّة لا يعني ضرورة اختلافا في المعنى وإن أقررنا بصدق الفرضيّة الأولى. فالقول بأن الاختلاف البنيويّ يستلزم اختلافا دلاليا قول صادق ولكنه لا يطبّق على كلّ الأبنية.

ودراستنا لهذا الصنف من الرؤوس الفعليّة جعلتنا نبحث عن العلاقة الدلاليّة الممكنة التي يمكن أن تجمع بين الرأس الفعليّ اللازم والرأس الفعليّ المتعدّي، وأثبتنا بدراستنا لمجموعة من النماذج الإجرائيّة أنّ الرأس الفعليّ المتعدّي يمكن أن تكون له كذلك نفس قيمة الرأس اللازم كلّما توفّر اتّفاق دلاليّ بينهما. وهو ما يفيد أنّ الرأس الفعليّ اللازم يتضمن دلاليّا تعدية، ويوافق هذه النتيجة القول بأنّ الرؤوس الفعليّة اللازمة تشتغل دلاليّا كالرؤوس المتعديّة بوجود دلالة المفعول فيها، وهذا الانتظام الدلاليّ هو مظهر من مظاهر الانتظام في المعجم.

بينا في هذا البحث كذلك أنّ الرأس الفعليّ المطاوع يخزل موضع المفعول الوارد في البنية الأصليّة، وينتج عن الخزل تضمن الفعل لمعناه واحتلال المفعول لموضع الفاعل في البنية المشارطة وتبعا لذلك يتكفل بالقيام بالحدث فيصبح "جعلا للنفس" أي أن البنية الأصلية تشارط بنية ثانية فعلها مطاوع لازم ، والبنية الثانية تشارط بنية ثالثة تفيد الجعليّة. وبهذا نعتبر أن العلاقة التي تربط بين هذه البنى هي علاقة تتراوح بين الخزل والنشر، فهي تتصف بالخزل إذا اعتبرنا العلاقة التي تربط بين البنية الأصلية والبنية الثانية (أي البنية ذات الرأس المطاوع)، وهي تتصف بالنشر إذا نظرنا في العلاقة الرابطة بين البنية

الثانية والبنية الثالثة. والنشر هو توسيع في عدد حدود البنية الأصلية؛ أما الخزل، وهو ما بيناه في هذا البحث، فهو تقليص لعدد حدود البنية الأصليّة.

واعتمادا على هذا المفهوم بيّنا أن البنية النحوية الأصليّة المصدرة برؤوس فعليّة مزيدة دالة على المطاوعة تخزل إذا تناوبت الزوائد الصرفيّة على الأفعال الواردة رؤوسا للبنية المشارطة.

سرور اللحياني
كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة

قائمة المصادر والمراجع

١ – المراجع العربية

- ابن السراج (أبو بكر) : الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط ٣ (١٩٨٨) جزآن.
- ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧ .
- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل) : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨(١٨جزءا).
- ابن يعيش (موفق الدين) : شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلميّة ، بيروت- لبنان، ٢٠٠١ (٦ أجزاء).
- الأستراباذي (رضي الدين) : شرح الكافية، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، ١٩٩٥ (جزآن) .
- أولمان (ستيفن) : دور الكلمة في الجملة، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه كمال بشر ، ط. ١٠،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٨ (٨ أجزاء) .
- الرحالي (محمد) : تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، ٢٠٠٣ .
- الرماني (أبو الحسن) : معاني الحروف، تحقيق وتعليق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت.

- الشريف (محمد صلاح الدين): أ َوقد سألَتُمُونيها، بحث في مظاهر من العرفان الجماعيّ المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسية، ٥٤ (٢٠٠٨) .
- ـــــــــــــ تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب إلى ما يدل عليه المتكلم، حوليات الجامعة التونسية، ٤٣ (١٩٩٩)، ص ص ٧ – ٩٢.
- ـــــــــــــ الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، منشورات كليّة الآداب، منوبة، بتونس، ٢٠٠٢ (جزآن).
- غاليم (محمد) : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.
- ـــــــــــــ النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة ، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، ٢٠٠٧.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٥ (٨ أجزاء) .
- الفهري (عبد القادر الفاسي) : المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي العربي ببيروت لبنان، ١٩٩٧.
- ـــــــــــــ المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، ١٩٩٨ .
- المالقي (أحمد بن عبد النّور) : رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، د.ت.
- المرادي (المعروف بابن أم القاسم) : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، شرح وتحقيق عبد الرحمان علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١ (جزآن) .

٣ – المراجع الأعجمية :

- **Adger (David) :** ***Core syntax , A minimalist approach ,*** **Oxford University Press, 2003.**
- **Boeckx (Cedric) :*****Linguistic minimalism : Origins, Concepts, Methods, and Aims,*** **Oxford University Press, 2006 .**
- **Brody (M):** ***Lexico-Logical Form : A Radically Minimalist Theory,*** **MIT Press, Cambridge, 1996 .**
- **Chomsky (N) :** ***Aspects de la théorie syntaxique ,*** **trad . fr par J .C Milner , Ed . du Seuil , Paris, 1971 . .**
- **---------** ***La nouvelle syntaxe ,*** **trad. de l'anglais par Lélia Picabia , présentation et commentaire par Alain Rouveret , Ed. du Seuil , Paris , 1987 .**
- **---------** ***Structures Syntaxiques,*** **trad. fr. par Michel Braudeau, Ed. du Seuil, Paris, 1969 .**
- **---------** ***Théorie du gouvernement et du liage,*** **trad. fr. par Pierre Pica, Ed. du Seuil, Paris, 1991.**
- **---------** ***The Minimalist Program,*** **Cambridge, MIT Press , 1995.**
- **--------- Minimalist inquiries/ the framework , MIT Occasional Papers, in linguistics 15.**
- **Jackendoff (R) : Precis of : Foundation of Language: Brain, Meaning, Grammar, Evolution , in :** ***Behavioral and Brain Sciences,*** **26 (2003), pp. 651 – 707.**
- **----------** ***Semantics and Cognition,*** **MIT Press, Cambridge , 1983 .**

- ---------- ***Semantic Structures,*** **MIT Press , Cambridge , 1990.**
- **Lasnik (Howard) :** ***Minimalist investigations in linguistic theory,*** **Routledge, New York, 2003 .**
- **Levin (B) :** ***Semantic Prominence and Argument Realization*** **VI, The Dative Alternation and the Ranking of Recipients, goals, and Themes, Course 123, MIT 2005 .**
- **Pustejovsky (J) :** ***The Generative Lexicon*****, , MIT Press, 1998 .**
- **Radford (A) :** ***Syntax, A Minimalist introduction*** **, Cambridge University Press , 1997.**
- ---------- ***Transformational Grammar*** **, Cambridge University Press, New York , 1988 .**